فاذا اجتمع الشروط فقد يكون التنازع في الفاعلية او
المفعولية لما لم يسم فاعله مثل ضربني واكرمني زيد وضرب
واكرم زيد هذا حيث يقتضي كل واحد من الفعلين
فاعلا او ما يقوم مقامه وقد يكون التنازع في المفعولية
مثل ضربت واكرمت زيدا وهاؤم اقرؤا كتابيه وانا مكرم
ومفضل عمرا وفي الفاعلية والمفعولية مختلفين بحيث
يقتضي الاول منهما الفاعل والثاني المفعول نحو ضربني واكرمت
زيدا او العكس نحو ضربت واكرمني زيد وحينئذ فلا خلاف
بين النحاة جميعا ان اعمال اي الفعلين شئت جائز وانما
اختلفوا في المختار وقد بينه الشيخ بقوله ويختار
البصريون اعمال العامل الثاني لقربه وجواره اذ القرب
والجوار معتبر مع تساوي المعنى كقوله شعر
كان ثبيرا في عرانين وبله * كبير اناس في بجاد مزمل
فوصف البجاد بانه مزمل والصفة في الحقيقة لقوله كبير
فاولى واحرى مع عدم التساوي ولان اعمال الثاني هو الوارد
في كتاب الله تعالى وهو لا يأتي الا على الافصح كقوله تعالى هاؤم
اقرؤا كتابيه فاعمل اقرؤا اذ لو اعمل هاؤم لاضمر المفعول
في اقرؤا وقال اقرؤه وهذا هو المختار كما سيأتي وقول الشاعر
وكمتا مدماة كان متونها * جرى فوقها واستشعرت لون مذهب

فنصب لون

فنصب لون بما استشعرت وقول الاخر
ولكن نصفا لو سببت وسبني * بنو عبد شمس من مناف وهاشم
فرفع بنو بسبني وقول الاخر
قضى كل ذي دين فوفى غريمه * وعزة ممطول معنى غريمها
فنصب غريمه بوفى وغير ذلك كثير ويختار الكوفيون
اعمال العامل الاول لسبقه وتقدمه اذ قد اعتبرته
العرب في قولهم ثلث من البط ذكور وثلاثة ذكور من البط
فالبط مؤنث ولفظ ذكور جمع ذكر وهو مذكر فحيث سبق
ذكر البط حذف التاء من ثلاثة الى تسعة حيث المعدود
مؤنث وحيث سبق ذكر الذكور على لفظ البط يثبتون
التاء في ثلاثة كما اذا كان المعدود مذكرا وسيأتي انشاء الله
ولان اعمال الثاني يؤدي الى الاضمار قبل الذكر في الجواب
عن الاول لانه انما فعل ذلك للقرب والجوار وذلك ظاهر
وعن الثاني انه اذا جاز الاضمار قبل الذكر على شريطة
التفسير في ضمير الشان كما سيأتي جاز هنا فان اعملت
الثاني اي العامل الثاني على راي البصريين وكان الاول
يقتضي فاعلا او اسم ما لم يسم فاعله والثاني مفعولا او
فاعلا اضمرت الفاعل او اسم ما لم يسم فاعله في الاول على وفق الظاهر

Copyright © King Saud University